حديث: لم يَكذب إبراهيم إلَّا ثلاث كذبات – دراسة عَقَدِيَّة تحليليَّة [1]

د. رؤى بنت يعرب بن حسن العلي

أستاذ العقيدة المساعد – كلية التربية والآداب قسم الدراسات الإسلامية– جامعة تبوك – المملكة العربية السعودية

roalali@ut.edu.sa

Hadith: "Lam Yakthib Abraham ila Thalath Kathabat": a doctrinal analytical study

Dr. Ro'a bint Ya'rub bin Hassan Alali

Assistant Professor of Doctrine, Faculty of Education and Arts, Department of Islamic Studies, University of Tabuk, Saudi Arabia

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات"، دراسة تحليلية عقدية، وبيان طرقه ودرجته، وموقف العلماء منه، ودلالته، وعلاقته بمسألة عصمة الأنبياء وغيرها من المسائل العقدية.

ويعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، تناولت مباحثه: دراسة تحليلية لطرق الحديث، ومعناه الإجمالي، وموقف العلماء منه في ضوء قضية عصمة الأنبياء، وكذلك استنباط المسائل العقدية من الحديث.

وخلص البحث إلى عدة نتائج أهمها: صحة الحديث من حيث الصناعة الحديثية، إجماع أهل السنة على قبول الحديث؛ لصحته، وإجماعهم أيضاً على عصمة الأنبياء، ومنها: أن لفظ الكذب في الحديث خرج مخرج التعريض والتورية، ومنها: خطأ من تأول الحديث أو رده وطعن فيه من الفرق؛ كما هو واضح من خلال رد أهل العلم عليهم

الكلمات المفتاحية: إبراهيم عليه السلام، الكذب، التعريض، التورية، الأنبياء.

Abstract:

This article aims to study the Prophet Mohammed's (PBUH) Hadith "lam yakthib Abraham ila Thalath Kathabat", clarifying its methods, status, significance, scholars' opinions about it, and its relationship to the Prophets' infallibility, and other doctrinal issues. The study employs the inductive analytical approach, dealing with all the issues pointed out above. It concludes with a number of findings, the most important of which are: the validity of this Hadith is manifested through the Sunnis' consensus of accepting it. The Sunnis' consensus of the infallibility of the Prophets has also been clarified. This consensus includes that the term lying in the Hadith was just narrated for the purpose of proposing and punning, which include the mistake of interpreting the Hadith or rejecting and refuting as is clear from the response of scholars.

Keywords: (PBUH), lying, proposing, punning, Prophets

[1] تاريخ الاستلام: ٠١ / ٠٧ / ٢٠٢٣، تاريخ القبول: ٢٣ / ٧ / ٢٠٢٣.

المقدمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمَدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يَهدِهِ اللهُ فلا مضلَّ له، ومَن يُضلل فلا هاديَ له، وأشهدُ أنْ لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبدُه ورسولُه ﷺ، وبعد؛

فقد كرَّم اللهُ تعالى الأنبياء عليهم السلام، وجعلهم أشرف الخلق، وأزكاهم، وأتقاهم لله ﷻ، وأخشاهم، فمقامُهم مقامُ الاصطفاء، وواجب الخلق التأسي بهم والاقتداء.

وقد جعل الله تعالى الإيمان بهم ركنًا من أركان الإيمان، فدلَّ هذا على عُلوِّ مكانتهم، وعظيم مقامهم؛ لذا وجب أن يُحفظ لهم هذا المقام، وأن يُنزهوا عن النقد والاتهام، إلَّا أنَّ نفوسًا قلَّ فيها الإيمان فتكلمت في خير البشر، وفي عصمتهم من الذنوب، محاولةً منهم للنيل من أشرف الخلق والطعن فيهم، ومما كثر فيه الكلام: عصمة أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام، فوجب حينئذ الذبُّ عنه عليه الصلاة والسلام، وحفظ حقه ومكانته، فاخترت الكتابة في هذا الموضوع بعنوان: (حديث النبي ﷺ: "لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات" دراسة تحليليّة عَقَدِيَّة).

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع وأسباب اختياره في الآتي:

١/ تعلق هذه الدراسة بأحاديث النبي ﷺ، فاكتسبت أهميتها من أهمية السنة النبوية.

٢/ أن هذه الدراسة تتعلق بنبي الله وخليله إبراهيم عليه السلام، والردِّ على الطاعنين في مقامه؛ كون الإيمان بالأنبياء ركن من أركان الإيمان الستة، وبالتالي فمن نال من أحد من الأنبياء بشيء، أو قدح فيهم؛ بطل إيمانه.

٣/ وجود اختلاف بين العلماء في التعامل مع الحديث ودلالته؛ فكانت هذه الدراسة لبيان الحكم عليه إظهاراً للحق، وإزالةً للَّبس.

٤/ ارتباط الحديث بمسألة عصمة الأنبياء وما يتفرع عنها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

- التعريف بالكذب والألفاظ المتعلقة به.
- دراسة الحديث دراسة حديثية تحليلية.
- بيان موقف العلماء في التعامل مع الحديث وبيان دلالته.

- بيان المسائل العقدية المستنبطة من هذا الحديث.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتمثل مشكلة البحث في أن ظاهر الحديث يتعارض مع مسألة العصمة؛ حيث ينسب الكذب إلى نبي الله إبراهيم عليه السلام، وكذلك مسألة التنجيم ونحوها، فالبحث يجيب على التساؤلات الآتية:

١-ما صحة الحديث من حيث الصناعة الحديثية، وما درجته؟

٢-ما دلالة لفظ الكذب الوارد فيه؟

٣-ما هو موقف العلماء والفِرَق من الحديث في ضوء مسألة عصمة الأنبياء؟

٤-ما هي المسائل العقدية التي تستنبط من الحديث؟

الدراسات السابقة:

بعد البحث والسؤال والتتبع لم أجد دراسة علمية تناولت حديث النبي ﷺ: "لم يَكذب إبراهيم إلَّا ثلاث كذبات...." من الناحية التحليليَّة والعقدية.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الاستنباطي متبعاً الإجراءات الآتية:

- عزو الآيات القرآنية الكريمة إلى مواضعها من المصحف؛ بذكر اسم السورة، ورقم الآية، وكتابتها بالرسم العثماني.
- تخريج الأحاديث النبوية بعزوها إلى مصادرها؛ فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما، فيُكتفى بهما، وإن لم يكن في أحدهما، فيُخرَّج من كتب السنة المعتبرة، مع نقل حكم أهل العلم عليه.
- تخريج الآثار الواردة في البحث من مصادرها الأصلية -قدر الاستطاعة-.
- عند النقل لنص إن كان المنقول بنصه، فسأجعله بين قوسين، مع الإشارة إلى مرجعه في الهامش، وإن كان بمعناه، أحَلْتُ إلى مصدره في الهامش.
- الاعتماد على أمهات المصادر والمراجع الأصيلة في التحرير والتوثيق والتخريج والجمع.
- أدون في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة فقد اشتملت على أهمية الموضوع، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطه.

التمهيد: وفيه التعريف بالمصطلحات المتعلقة بالبحث (الكذب – المعاريض – التورية).

المبحث الأول: الدراسة التحليلية للحديث، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخريج الحديث، وبيان ألفاظه، وطرقه.

المطلب الثاني: المعنى الإجمالي للحديث.

المبحث الثاني: المسائل العقدية في الحديث، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف العلماء والفِرق من الحديث في ضوء عصمة الأنبياء.

الفرع الأول: معنى العصمة لغة واصطلاحاً.

الفرع الثاني: موقف العلماء من عصمة الأنبياء.

الفرع الثالث: موقف الفِرق من الحديث في ضوء عصمة الأنبياء.

المطلب الثاني: بقية المسائل العقدية المستنبطة من الحديث.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

التمهيد: وفيه التعريف بالمصطلحات المتعلقة بالبحث:

أولاً: تعريف الكذب لغة واصطلاحاً.

الكذب في اللغة: مصدر (كَذَبَ)، وهو نقيض الصدق(١).

وأما **الكذب في الاصطلاح**؛ فقد عُرِّف بتعريفات كثيرة؛ من أفضلها:

- إخبارٌ لا على ما عليه المخبر عنه(٢).
- الإخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه سواء كان عمداً أم خطأً(٣).

ولعل التعريف الأخير أشمل وأدق.

ثانياً: تعريف المعاريض لغةً واصطلاحاً:

المعاريض في اللغة: التعريض بالقول: هو خلاف التصريح، وهو التورية بالشيء عن الشيء(٤)، والمَعَاريض من الكلام: ما عُرِّض به، ولَم يصرَّح(٥).

والتعريض من الاتساع، وهو ما يُغْنِي الرجلَ عن تعمُّد الكذب(٦). وعرضتَ له، وعرضتَ به تعريضًا: إذا قلتَ قولًا وأنت تعنيه، فالتعريض خلاف التصريح من القول(٧).

التعريض في الكلام: ما يَفهم به السامع مرادَه من غير تصريح(٨).

وعلى هذا فهو كلام له وجهان: صدق، وكذب، أو باطن وظاهر(٩)، وهذا يعني الاتِّساع بالقول بما يُغني المرءَ عن تَعمُّد الكذب الْمَحْض.

حكم المعاريض: المعاريض لا تجوز إلَّا إذا تضمنت نصر حق، أو إبطال باطل، أمَّا إذا تضمنت استباحة الحَرَام وإسقاط الواجبات فإنها لا تجوز[١٠]، وقيل: يحرم، وقيل: له التعريض في الكلام دون اليمين بلا حاجة؛ وعليه تباح المعاريض عند الحاجة، وتكره من غير حاجة[١١].

ثالثاً: تعريف التورية لغةً واصطلاحاً:

أصل **التورية في اللغة**: السَّتْرُ[١٢].

يقال: وَرَّيْتُ الخبر تَوْرِيَةً، إذا سترتَهُ وأظهرْتَ غيره، كأنَّه مأخوذ من وراء الإنسان، كأنَّه يجعله وراءه حيثُ لا يظهر[١٣].

أما **التورية اصطلاحاً**؛ فهي:

أن يريد المتكلم بكلامه خلاف ظاهره[١٤].

أي: أن يُظهر المتكلم خلاف ما يُضمِره؛ وذلك بالإتيان بلفظ يحتمل معنيين[١٥].

أو يقال: التورية أن يأتي المتكلم بلفظٍ فيه إيهام على السامع؛ له معنيان: قريب وبعيد، ويريد البعيد[١٦].

المبحث الأول: الدراسة التحليلية للحديث:

المطلب الأول: تخريج الحديث، وبيان ألفاظه، وطرقه:

هذ الحديث جاء من طريقين: الأول: مرفوع. والثاني: موقوف. وهنا سأذكر روايات كل طريق:

الأول: الطريق المرفوع:

الرواية الأولى: عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: "لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلاَثَ كَذَبَاتٍ: بَيْنَمَا إِبْرَاهِيمُ مَرَّ بِجَبَّارٍ[17] وَمَعَهُ سَارَةُ فَذَكَرَ الحَدِيثَ، فَأَعْطَاهَا هَاجَرَ، قَالَتْ: كَفَّ اللَّهُ يَدَ الكَافِرِ وَأَخْدَمَنِي آجَرَ[١٨] " قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: "فَتِلْكَ أُمُّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ[١٩]"[٢٠]. وهذه الرواية هي التي سأعتمد عليها في البحث لأنها الرواية المرفوعة إلى النبي ﷺ عند البخاري.

الرواية الثانية: عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَطُّ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، ثِنْتَيْنِ فِي ذَاتِ اللهِ، قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات:٨٩]، وقوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣]، وَوَاحِدَةٌ فِي شَأْنِ سَارَةَ، فَإِنَّهُ قَدِمَ أَرْضَ جَبَّارٍ وَمَعَهُ سَارَةُ، وَكَانَتْ أَحْسَنَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهَا: إِنَّ هَذَا الْجَبَّارَ، إِنْ يَعْلَمْ أَنَّكِ امْرَأَتِي يَغْلِبْنِي عَلَيْكِ، فَإِنْ سَأَلَكِ فَأَخْبِرِيهِ أَنَّكِ أُخْتِي، فَإِنَّكِ أُخْتِي فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ مُسْلِمًا غَيْرِي

وَغَيْرِكِ، فَلَمَّا دَخَلَ أَرْضَهُ رَآهَا بَعْضُ أَهْلِ الْجَبَّارِ، أَتَاهُ فَقَالَ لَهُ: لَقَدْ قَدِمَ أَرْضَكَ امْرَأَةٌ لَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَكُونَ إِلَّا لَكَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَأُتِيَ بِهَا فَقَامَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَمْ يَتَمَالَكْ أَنْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَقُبِضَتْ يَدُهُ قَبْضَةً شَدِيدَةً، فَقَالَ لَهَا: ادْعِي اللهَ أَنْ يُطْلِقَ يَدِي وَلَا أَضُرُّكِ، فَفَعَلَتْ، فَعَادَ، فَقُبِضَتْ أَشَدَّ مِنَ الْقَبْضَةِ الْأُولَى، فَقَالَ لَهَا مِثْلَ ذَلِكَ، فَفَعَلَتْ، فَعَادَ، فَقُبِضَتْ أَشَدَّ مِنَ الْقَبْضَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، فَقَالَ: ادْعِي اللهَ أَنْ يُطْلِقَ يَدِي، فَلَكِ اللهَ أَنْ لَا أَضُرَّكِ، فَفَعَلَتْ، وَأُطْلِقَتْ يَدُهُ، وَدَعَا الَّذِي جَاءَ بِهَا فَقَالَ لَهُ: إِنَّكَ إِنَّمَا أَتَيْتَنِي بِشَيْطَانٍ، وَلَمْ تَأْتِنِي بِإِنْسَانٍ، فَأَخْرِجْهَا مِنْ أَرْضِي، وَأَعْطِهَا هَاجَرَ. قَالَ: فَأَقْبَلَتْ تَمْشِي، فَلَمَّا رَآهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ انْصَرَفَ، فَقَالَ لَهَا: مَهْيَمْ؟ قَالَتْ: خَيْرًا، كَفَّ اللهُ يَدَ الْفَاجِرِ، وَأَخْدَمَ خَادِمًا " قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَتِلْكَ أُمُّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ))[21].

الرواية الثالثة: عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات:٨٩]، وَلَمْ يَكُنْ سَقِيمًا، وَقَوْلُهُ: لِسَارَّةَ أُخْتِي، وَقَوْلِهِ: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣]"[22].

الرواية الرابعة: عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ: قَوْلُهُ حِينَ دُعِيَ إِلَى آلِهَتِهِمْ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات:٨٩]، وقوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣]، وَقَوْلُهُ لِسَارَةَ: "إِنَّهَا أُخْتِي"، قَالَ: "وَدَخَلَ إِبْرَاهِيمُ قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ، أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَابِرَةِ، فَقِيلَ: دَخَلَ إِبْرَاهِيمُ اللَّيْلَةَ بِامْرَأَةٍ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ، قَالَ: فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ الْمَلِكُ أَوِ الْجَبَّارُ مَنْ هَذِهِ مَعَكَ؟ قَالَ: أُخْتِي، قَالَ: أَرْسِلْ بِهَا، قَالَ: فَأَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ، وَقَالَ لَهَا: لَا تُكَذِّبِي قَوْلِي، فَإِنِّي قَدْ أَخْبَرْتُهُ أَنَّكِ أُخْتِي، إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرُكِ "، قَالَ: "فَلَمَّا دَخَلَتْ إِلَيْهِ قَامَ إِلَيْهَا"، قَالَ: "فَأَقْبَلَتْ تَوَضَّأُ، وَتُصَلِّي، وَتَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ وَأَحْصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي، فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ الْكَافِرَ "، قَالَ: "فَغُطَّ حَتَّى رَكَضَ بِرِجْلِهِ"، قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: "اللَّهُمَّ إِنَّهُ إِنْ يَمُتْ يُقَلْ هِيَ قَتَلَتْهُ"، قَالَ: "فَأُرْسِلَ، ثُمَّ قَامَ إِلَيْهَا فَقَامَتْ تَوَضَّأُ، وَتُصَلِّي، وَتَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ، وَأَحْصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي، فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ الْكَافِرَ "، قَالَ: "فَغُطَّ حَتَّى رَكَضَ بِرِجْلِهِ" –قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ إِنْ يَمُتْ يُقَلْ هِيَ قَتَلَتْهُ– قَالَ: "فَأُرْسِلَ، فَقَالَ: فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ مَا أَرْسَلْتُمْ إِلَيَّ إِلَّا شَيْطَانًا، ارْجِعُوهَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ، وَأَعْطُوهَا هَاجَرَ"، قَالَ: "فَرَجَعَتْ، فَقَالَتْ لِإِبْرَاهِيمَ: أَشَعَرْتَ أَنَّ اللهَ تعالى رَدَّ كَيْدَ الْكَافِرِ، وَأَخْدَمَ وَلِيدَةً؟"[23].

الرواية الخامسة: عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: "لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام إلا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ اثنتانِ في ذاتِ اللهِ تَعَالَى، قَوْلُهُ: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣]، ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ﴿٨٨﴾ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾ [الصافات:٨٨-٨٩]، ومَرَّ بجبَّارٍ، وكانتْ مَعَهُ امرأتُه فقَالَ: قُولِي: إنَّه أَخِي. فإنِّي أنَا أَخُوكِ، وأَنْتِ أُخْتِي، لَيْسَ فِي الأَرْضِ مؤمنٌ غيرُنَا، خَشِيَ أَنْ يَغْلِبَهُ عَلَيْهَا إنْ قَالَ: امْرَأَتِي"(٢٤).

الرواية السادسة: عن محمد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: "لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ قَطُّ إِلَّا ثَلَاثًا، اثْنَتَيْنِ فِي ذَاتِ اللَّهِ: قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات:٨٩]، وقوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣]، قَالَ: وَمَرَّ عَلَى جَبَّارٍ مِنَ الْجَبَابِرَةِ وَمَعَهُ امْرَأَتُهُ سَارَةُ، فَقِيلَ لَهُ إِنَّ رَجُلًا هَاهُنَا مَعَهُ امْرَأَةٌ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ، قَالَ: فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَأَتَاهُ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: هَذِهِ أُخْتِي، قَالَ: فَأَتَاهَا، فَقَالَ لَهَا: إِنَّ هَذَا قَدْ سَأَلَنِي عَنْكِ، وَإِنِّي أَنْبَأْتُهُ أَنَّكِ أُخْتِي، وَإِنَّكَ أُخْتِي فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَلَا تُكَذِّبِينِي، قَالَ: فَلَمَّا رَآهَا ذَهَبَ لِيَأْتِيَهَا، فَدَعَتِ اللَّهَ فَأُخِذَ، فَقَالَ: ادْعِي اللَّهَ لِي، وَلَكِ عَلَيَّ أَنْ لَا أَعُودَ، فَدَعَتْ لَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَأْتِيَهَا، فَدَعَتْ فَأُخِذَ أَخْذَةً هِيَ أَشَدُّ مِنَ الْأُولَى، فَقَالَ: ادْعِي اللَّهَ لِي، وَلَكِ عَلَيَّ أَنْ لَا أَعُودَ، فَدَعَتْ لَهُ، فَذَهَبَ لِيَأْتِيَهَا، فَدَعَتْ فَأُخِذَ أَخْذَةً هِيَ أَشَدُّ مِنَ الْأُولَيَيْنِ، فَقَالَ: ادْعِي اللَّهَ لِي، وَلَكِ عَلَيَّ أَنْ لَا أَعُودَ، فَدَعَتْ لَهُ، فَأُرْسِلَ، فَقَالَ لِأَدْنَى حَجَبَتِهِ عِنْدَهُ: إِنَّكَ لَمْ تَأْتِنِي بِإِنْسَانٍ، إِنَّمَا أَتَيْتَنِي بِشَيْطَانٍ، وَأَخْدَمَهَا هَاجَرَ، فَلَمَّا رَآهَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: مَهْيَمْ، قَالَتْ: كَفَى اللَّهُ كَيْدَ الْكَافِرِ الْفَاجِرِ، وَأَخْدَمَهَا هَاجَرَ"، قَالَ: فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: "تِلْكَ أُمُّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ" قَالَ: وَمَدَّ النَّضْرُ صَوْتَهُ.

قال أبو حاتم: "كلُّ مَن كان مِن وَلَدِ هاجر يقال له: وَلَدُ ماءِ السماءِ؛ لأن إسماعيل من هاجر، وقد رُبِّيَ بِمَاءِ زَمْزَم، وهو ماء السماء الذي أكرم الله به إسماعيل، حيث ولدته أمه هاجر، فأولادها أولاد ماء من السماء"(٢٥).

الثاني: الطريق الموقوف:

الرواية الأولى: عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: "لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ قَطُّ إِلَّا ثَلَاثًا، اثْنَتَيْنِ فِي ذَاتِ اللَّهِ: قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات:٨٩]، وقوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣]، وَقَالَ: بَيْنَا هُوَ ذَاتَ يَوْمٍ وَسَارَةُ، إِذْ أَتَى عَلَى جَبَّارٍ مِنَ الجَبَابِرَةِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ هَا هُنَا رَجُلًا مَعَهُ امْرَأَةٌ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَسَأَلَهُ عَنْهَا، فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ قَالَ: أُخْتِي، فَأَتَى سَارَةَ

قَالَ: يَا سَارَةُ: لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرَكِ، وَإِنَّ هَذَا سَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّكِ أُخْتِي، فَلاَ تُكَذِّبِينِي، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ذَهَبَ يَتَنَاوَلُهَا بِيَدِهِ فَأُخِذَ، فَقَالَ: ادْعِي اللَّهَ لِي وَلاَ أَضُرُّكِ، فَدَعَتِ اللَّهَ فَأُطْلِقَ، ثُمَّ تَنَاوَلَهَا الثَّانِيَةَ فَأُخِذَ مِثْلَهَا أَوْ أَشَدَّ، فَقَالَ: ادْعِي اللَّهَ لِي وَلاَ أَضُرُّكِ، فَدَعَتْ فَأُطْلِقَ، فَدَعَا بَعْضَ حَجَبَتِهِ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَمْ تَأْتُونِي بِإِنْسَانٍ، إِنَّمَا أَتَيْتُمُونِي بِشَيْطَانٍ، فَأَخْدَمَهَا هَاجَرَ، فَأَتَتْهُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ: مَهْيَا، قَالَتْ: رَدَّ اللَّهُ كَيْدَ الكَافِرِ، أَوِ الفَاجِرِ، فِي نَحْرِهِ، وَأَخْدَمَ هَاجَرَ" قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: "تِلْكَ أُمُّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ"(٢٦).

الرواية الثانية: عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطُّ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ: ثِنْتَانِ فِي ذَاتِ اللهِ: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ﴿٨٨﴾ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾ [الصافات:٨٨-٨٩]، وَقَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣]، قَالَ: وَأَتَى عَلَى مَلِكٍ مِنْ بَعْضِ الْمُلُوكِ، وَمَعَهُ امْرَأَةٌ فَسَأَلَهُ عَنْهَا فَأَخْبَرَهُ أَنَّهَا أُخْتُهُ قَالَ: قُلْ لَهَا: "تَأْتِينِي، أَوْ مُرْهَا أَنْ تَأْتِيَنِي، فَأَتَاهَا" فَقَالَ لَهَا: إِنَّ هَذَا قَدْ سَأَلَنِي عَنْكِ وَإِنِّي أَخْبَرْتُهُ أَنَّكِ أُخْتِي وَإِنَّكِ أُخْتِي فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ وَلَا مُؤْمِنَةٌ غَيْرِي وَغَيْرَكِ، وَإِنَّهُ قَدْ أَمَرَكِ أَنْ تَأْتِيَهُ قَالَ: "فَأَتَتْ فَنَظَرَ إِلَيْهَا فَضُغِطَ" فَقَالَ: ادْعِي لِي وَلَكِ أَنْ لَا أَعُودَ قَالَ: "فَخُلِّيَ عَنْهُ، فَعَادَ" قَالَ: فَضُغِطَ مِثْلَهَا، أَوْ أَشَدَّ قَالَ: "ادْعِي لِي، وَلَكِ أَلَّا أَعُودَ" قَالَ: فَخُلِّيَ عَنْهُ، فَأَمَرَ لَهَا بِطَعَامٍ، وَأَخْدَمَهَا جَارِيَةً يُقَالُ لَهَا هَاجَرُ، فَلَمَّا أَتَتْ إِبْرَاهِيمُ قَالَ: "مَهْيَمْ" فَقَالَتْ: كَفَى اللهُ كَيْدَ الْكَافِرِ الْفَاجِرِ وَأَخْدَمَ جَارِيَةً قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: "تِلْكَ أُمُّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ، وَمَدَّ بِهَا ابْنُ عَوْنٍ صَوْتَهُ"(٢٧).

وعليه فإن تخريج الحديث عند البخاري على النحو التالي:

الأول: عن سعيد بن تَلِيد أبي عثمان الرُّعَيْنِي المصري، يروي عن عبد الله بن وهب المصري، عن جَرِير بن حازم، عن أيوب السَّخْتِيَانِي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الثاني: عن محمد بن مَحْبُوبٍ -ضد مبغوض- أبي عبد الله البصري إلى آخره، وهذا الطريق غير مرفوع، والحديث في الأصل مرفوع كما في رواية جرير بن حازم، وكذا عند النسائي(٢٨)، والبزار(٢٩)، وابن حبان(٣٠)، مرفوعًا من حديث هشام بن حسان، عن ابن سيرين.

وابن سيرين كان غالبًا لا يصرح برفع كثير من حديثه.

وأخرجه البخاري(٣١) أيضًا في النكاح عن سعيد المذكور مرفوعًا.

وأخرجه مسلم(٣٢) في الفضائل عن أبي الطاهر بن السرح.

وأخرج البخاري[٣٣] هذا الحديث أيضًا في كتاب البيوع، في باب شراء المملوك من الحَرْبِي عن أبي اليمان، عن شعيب، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وليس فيه قضية الكذب، وباقي القضية فيه على اختلاف في المتن بزيادة ونقصان[٣٤].

وبذلك يتبن أنَّ الحديث صحيح، لا طَعْنَ فيه.

المطلب الثاني: المعنى الإجمالي للحديث:

ذكر النبي ﷺ أن إبراهيم عليه السلام وقع منه الكذب ثلاث مرات، وهذا الحديث جاء مختصرًا، وقد جاءت رواية قبله مطولة تذكر هذه الكذبات، فقد بين النبي ﷺ في الرواية الأخرى: أن اثنتين منهن كانتا في سبيل الله تعالى وإعلاء لكلمته سبحانه، وهما:

الأولى: قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات:٨٩]، وذلك عندما طلب قوم إبراهيم عليه السلام منه الخروج معهم لعيدهم، فرفض؛ بحجة سقمه.

الثانية: قوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣]، وذلك عندما خرج قوم إبراهيم عليه السلام لعيدهم بعد أن قدموا الطعام والشراب لآلهتهم، وقد رفض إبراهيم عليه السلام الخروج معهم بحجة أنه سقيم، فوجدوا أن جميع آلهتهم قد حُطِّمَت عَدَا كبيرِ آلهتهم، وقد علَّق الفأس في عُنُقِه، فلما رأوا ذلك تعجبوا وتساءلوا من فعل ذلك بآلهتهم، فقدموا إلى إبراهيم عليه السلام، وسألوه إن كان هو من فعل ذلك بآلهتهم؟ فكانت الإجابة منه بقوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣]، ليثبت لقومه أنَّ هذه الآلهة ما هي إلَّا جمادات لا تملك لنفسها نفعًا ولا ضرًّا، عندها خَجِل قومه من أنفسهم؛ ثم نُكسوا على رؤوسهم، وأجابوه بأن هذه الأصنام لا تنطق، عندها بين لهم بطلان عبادتهم لها، فأمروا بحرق إبراهيم عليه السلام إلا أن الله نجاه من النار.

وقد خص النبي ﷺ هاتين الثنتين؛ لأنهما في ذات الله، ولأن قصة سارة وإن كانت في ذات الله ؛ لأنها سبب لدفع كافر ظالم عن مواقعة فاحشة عظيمة؛ لكنها تضمنت حظًّا لنفسه ونفعًا له، بخلاف الثنتين المذكورتين في الآيتين السابقتين؛ فهما في ذات الله محضًا[٣٥].

ويذكر هذا الحديث قصة إبراهيم عليه السلام مع الجبار إلَّا أنَّ الحديث هنا ذكرها مجملة، وبينها حديث آخر مفصلة، وهي: عندما كان إبراهيم عليه السلام في طريقه إلى بلاد الشام مرَّ على حاكم ظالم، وكان مع إبراهيم عليه السلام زوجته سارة، وقد عرفت بجمالها، فسأله من هذه؟ فقال: إنها أخته، وأمرها إذا سألها الحاكم أن تجيب بأنه أخوها، وليس زوجها؛ حتى تنجوا من ظلمه، فلم يستطع هذا الحاكم أن يؤذيها، وأمر لها بجارية، وهذه الجارية هي هاجر أم إسماعيل عليه السلام.

المبحث الثاني: المسائل العقدية في الحديث، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف العلماء والفِرق من الحديث في ضوء عصمة الأنبياء.

الفرع الأول: معنى العصمة لغة واصطلاحاً.

عصمة الأنبياء من المسائل العظيمة التي تَمَيَّز بها الأنبياء، وتتعلَّق بالإيمان بهم، وقد تنوعت الأقوال في هذه العصمة من حيث اختصاصها بالكبائر فحسب، أم أنها تشمل الكبائر والصغائر.

وقبل أن أُبيِّنَ ذلك فسأُحَرِّرُ مصطلحَ العصمة، وأُبيِّنُ معناه:

العصمة في اللغة: من عَصَمَ، فالعين والصاد والميم أَصْلٌ واحد، يدلُّ على إمساكٍ، ومنعٍ، وملازمة. والعصمة: كل شيء اعتصمت به. وعَصَمَهُ الطعام: مَنَعه من الجوع[٣٦].

وتأتي بمعنى الحفظ. واعتصمت بالله: إذا امتنعت بلطفه من المعصية[٣٧]. والعِصمة: بالكسر المنع، ويقال: أصل العصمة الربط، ثم صارت بمعنى المنع[٣٨].

وقيل: هي ملكة إلهية تمنع من فعل المعصية والميل إليها، مع القدرة عليها[٣٩].

وقيل العصمة: فيض إلهي يقوى بها الإنسان على تحري الخير، وتجنب الفجور، والبعد عن الشر[٤٠].

وبهذا يتبين أن مدلولَ العصمة عند العرب هو الإمساك، والمنع، والحفظ.

العصمة اصطلاحًا: ذكر العلماء تعريفاتٍ اصطلاحيةً عدَّة لعصمة الأنبياء منها:

١- قال الراغب: "حِفظ الله تعالى إياهم بما خصَّهم به من صفاء الجوهر، ثم بما أولاهم من الفضائل الجسمية، ثم بالنصرة وبتثبت أقدامهم، ثم بإنزال السكينة عليهم، وبحفظ قلوبهم وبالتوفيق"[٤١].

٢- وقال ابن حجر: "حفظهم من النقائص، وتخصيصهم بالكمالات النفيسة، والنصرة، والثبات في الأمور، وإنزال السكينة"[٤٢]. إلا أنه ذكر هنا الأسباب التي يحصل بها الحفظ، ولم يُذكر ما الذي حُفِظُوا منه؟ أهو الناس؟ أم الذنب؟ وإن كان الذنب فأيُّ ذنب؟ الكبائر أم الصغائر؟ ومتى حُفِظُوا منه؟ وهل هو قبل النبوة أم بعدها؟[٤٣].

٣-كما عُرِّفَت بأنها: "حفظ الله تعالى أنبياءه من تغيُّر الفِطرة، ومن الخطأ فيما يبلغون عنه من الوحي، ومن اقتراف كبائر الذنوب، وما يُستقذر من صغائرها، وعدم إقرارهم على ما يمكن وقوعه منهم من معاصي"[٤٤].

وأرى أن هذا التعريف أَعمُّ وأشملُ من سابقه، والله أعلم.

الفرع الثاني: موقف العلماء من عصمة الأنبياء.

أولاً: إجماع أهل السنة والجماعة على عصمة الأنبياء:

حتى نستطيع الرَّدَّ على الإشكال في هذا الحديث لا بُدَّ أنْ نذكر عقيدة أهل السنة والجماعة في عصمة الأنبياء، وبيان ذلك: أن العلماء قد اتفقوا على أنَّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون في أمرين:

أولهما: في التبليغ عن الله تبارك وتعالى، فلا يكتمون شيئًا مما أوحاه الله إليهم، ولا يزيدون عليه من عند أنفسهم.

ثانيهما: أنهم اتفقوا أيضا على أنهم معصومون من الذنوب التي تدل على خساسة الطبع، صيانة لعلو مكانتهم.

قال القاضي عياض رحمه الله: "أجمع المسلمون على عصمة الأنبياء من الفواحش، والكبائر الموبقات، ومستند الجمهور في ذلك: الإجماع الذي ذكرناه، ... وكذلك لا خلاف أنهم معصومون من كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ، لأن كل ذلك يقتضي العصمة منه المعجزة مع الإجماع على ذلك من الكافة"(٤٥).

وقال: ((وقال بعض أئمتنا: ولا يجب على القولين أن يختلف أنهم معصومون عن تكرار الصغائر، وكثرتها؛ إذ يلحقها ذلك بالكبائر، ولا في صغيرةٍ أَدَّتْ إلى إزالة الحشمة، وأسقطت المروؤة، وأوجبت الإزراء، والخساسة، فهذا أيضًا مما يُعْصَم عنه الأنبياء إجماعًا؛ لأن مثل هذا يحطُّ منصب المتسيم به، ويُزْري بصاحبه، وينفر القلوب عنه، والأنبياء منزَّهُون عن ذلك"(٤٦).

وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذه المسألة بقوله: "إنَّ الأنبياء صلوات الله عليهم معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه، وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة؛ ولهذا وجب الإيمان بكل ما أُوتوه، كما قال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٣٦- ١٣٧]، وقال تعالى: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ

وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ [البقرة:١٧٧]، وقال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ٢٨٥﴾ [البقرة:٢٨٥]، بخلاف غير الأنبياء فإنهم ليسوا بمعصومين كما عُصم الأنبياء، ولو كانوا أولياء لله؛ ولهذا من سَبَّ نبيًا من الأنبياء قُتِل باتفاق الفقهاء، ومن سَبَّ غيرهم لم يُقتل.

وهذه العصمة الثابتة للأنبياء هي التي يحصل بها مقصود النبوة والرسالة؛ فإن "النبي" هو المنبأ عن الله، و"الرسول" هو الذي أرسله الله تعالى، وكلُّ رسولٍ نبيٌّ، وليس كلُّ نبيٍّ رسولًا.

والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة، فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين، ولهذا وجب الإيمان بكل ما أوتوه"، إلى أن قال رحمه الله: "وأما العصمة في غير ما يتعلق بتبليغ الرسالة فللناس فيه نزاع، والقول الذي عليه جمهور الناس –وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف– إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقًا"(٤٧).

ثانياً: أقوال العلماء في عصمة الأنبياء من الذنوب:

اختلف العلماء في المراد بعصمة الأنبياء من الذنوب على قولين:

القول الأول: العصمة من فعلها.

القول الثاني: العصمة من الإقرار عليها، لا سيما فيما يتعلق بتبليغ الرسالة.

فإن الأمة متفقة على أن الأنبياء معصومون من الإقرار على خطأ، فإن ذلك يناقض مقصودَ الرسالة، ويضادُّ مدلولَ المعجزة.

والمقصود هنا أن الله لم يذكر في كتابه عن نبي من الأنبياء ذنبًا إلا ذكر توبته منه، كما ذكر في قصة آدم، وموسى، وداود، وغيرهم من الأنبياء، وبهذا يجيب من ينصر قول الجمهور الذين يقولون بالعصمة من الإقرار على من ينفي الذنوب مطلقًا.

فإن هؤلاء من أعظم حججهم ما اعتمده القاضي عياض وغيره حيث قالوا: "نحن مأمورون بالتأسي بهم في الأفعال، وتجويز ذلك يقدح في التأسي؛ فأجيبوا بأن التأسي إنما هو فيما أقروا عليه، كما أن النسخ جائز فيما يبلغونه من الأمر والنهي، وليس تجويز ذلك مانعًا من وجوب الطاعة؛ لأن الطاعة تجب فيما لم ينسخ، فعدم النسخ يقرر الحكم، وعدم الإنكار يقرر الفعل، والأصل عدم كل منهما(٤٨).

والمنحرفون في هذه المسألة على طرفي نقيض، كلاهما مخالف لكتاب الله من عدة وجوه:

١- قوم أفرطوا في دعوى امتناع الذنوب، حتى حرَّفوا نصوص القرآن المخبرة بما وقع منهم من التوبة من الذنوب، ومغفرة الله لهم، ورفع درجاتهم بذلك.

٢- وقوم أفرطوا في أنْ ذكروا عنهم ما دلَّ القرآن على براءتهم منه وأضافوا إليهم ذنوبًا وعيوبًا نزههم الله عنها.

وكلاهما مخالف للقرآن، فمن اتبع القرآن على ما هو عليه من غير تحريف كان من الأمة الوسط مهتديًا إلى الصراط المستقيم(٤٩).

وعلى هذا فإنَّ الناس في عصمة الأنبياء على قولين:

١- القول بوجوب عصمة الأنبياء من الصغائر: وهذا قالته طوائف من أهل البدع، والكلام، والشيعة، وكثير من المعتزلة، وبعض الأشعرية، وغيرهم، فهؤلاء فرُّوا من شيء، ووقعوا فيما هو أعظم منه في تحريف كلام الله عن مواضعه.

٢- القول بعصمتهم من الكبائر دون الصغائر: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وقال الجمهور بجواز وقوع الصغائر منهم، بدليل ما ورد في القرآن والأخبار، مثل: ما ورد عن إبراهيم، ويوسف، وموسى عليهم السلام، ولكنهم لا يصرُّون عليها، فيتوبون منها، ويرجعون عنها؛ فيكونون معصومين من الإصرار عليها، ويكون الاقتداء بهم في التوبة منها"(٥٠).

كما أنَّ السلف جميعهم يرون ما دلَّ عليه الكتاب والسنة، مثل قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه:١٢١]، وقوله: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف:٢٣]، بعد أن قال لهما: ﴿أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمَا عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ [الأعراف:٢٢]، وقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:٣٧].

وهذه نصوص لا تُرَدُّ إلا بنوعٍ من تحريف الكلام عن مواضعه؛ والمخطئ والناسي إذا كانا مكلفَيْن في تلك الشريعة فلا فرق، وإن لم يكونا مكلفَيْن امتنعت العقوبة، ووصف العصيان والإخبار بظلم النفس، وطلب المغفرة والرحمة، وقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمَا عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ [الأعراف:٢٢].

وإنما ابتلى الله الأنبياء بالذنوب رفعًا لدرجاتهم بالتوبة، وتبليغًا لهم إلى محبته وفرحه بهم، فإنَّ الله يحب التوابين، ويحب المتطهرين، ويفرح بتوبة التائب أشدَّ فرحٍ، فالمقصود كمال الغاية لا نقص البداية؛ فإن العبد يكون له الدرجة لا ينالها إلا بما قدره الله له من العمل أو البلاء(٥١).

الفرع الثالث: موقف الفِرق من الحديث في ضوء عصمة الأنبياء.

أولاً: موقف مَن قَبِلَ الحديث، ورأى ثبوته وحجيته:

يدور الحديث حول وقوع الكذبات من إبراهيم عليه السلام، وقد تقدَّم معنا أنَّ الحديث جاء ذكره في الصحيحين، فهو حديث صحيح لا مغمز فيه.

وأهل السنة والجماعة مجمعون على صحة الحديث وثبوته، والاحتجاج به، ولم يخالف منهم أحدٌ في ذلك، كما أنهم مجمعون على عصمة الأنبياء من الكبائر دون الصغائر.

قال الطبري رحمه الله: "قد زعم بعض من لا يصدِّق بالآثار، ولا يَقبل من الأخبار إلا ما استفاض به النقل من العوامِّ، أنَّ معنى قوله:﴿ ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣]، إنما هو: بل فعله كبيرهم هذا إن كانوا ينطقون فاسألوهم، أي: إن كانت الآلهة المكسورة تنطق، فإن كبيرهم هو الذي كسرهم، وهذا قول خلاف ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ أن إبراهيم لم يكذب إلا ثلاث كذبات كلها في الله، قوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣]، وقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات:٨٩]، وقوله لسارة: هي أختي، وغير مستحيل أن يكون الله تعالى ذِكْره أذن لخليله في ذلك، ليقرّع قومه به، ويحتجّ به عليهم، ويعرّفهم موضع خطئهم، وسوء نظرهم لأنفسهم، كما قال مؤذّن يوسف لإخوته: ﴿أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ﴾ [يوسف:٧٠]، ولم يكونوا سرقوا شيئا"(٥٢).

وقال ابن حزم: "إنَّ ما رُوي عن رسول الله ﷺ من أن إبراهيم عليه السلام كذب ثلاث كذبات وأنه قال – إذْ نظر في النجوم–: إنِّي سقيم، وبقوله في الكواكب والشمس والقمر: هذا ربي، بقوله في سارة: هذه أختي، وبقوله في الأصنام –إذْ كسرها–: بل فعله كبيرهم هذا، وهذا كله ليس على ما ظنُّوه بل هو حجة لنا، أما الحديث أنه عليه السلام كذب ثلاث كذبات، فليس كل كذب معصية، بل منه ما يكون طاعة لله عز وجل وفرضًا واجبًا يعصى من تركه"(٥٣).

– وقال البغوي رحمه الله: "ويجوز أن يكون الله عز وجل أَذِنَ له في ذلك بقصد الصلاح، وتوبيخهم، والاحتجاج عليهم، كما أَذِنَ ليوسف أن يأمر مناديه: أيتها العير إنكم لسارقون ولم يكونوا سرقوا"(٥٤).

– ونقل الإمام النووي رحمه الله عن القاضي عياض رحمهما الله تعالى: "وأما قوله ﷺ: "اثنتين في ذات الله تعالى وواحدة في شأن سارة" فمعناه: أن الكذبات المذكورة هي بالنسبة إلى فهم المخاطب والسامع، وأمَّا في نفس الأمر فليس كذبًا مذمومًا لوجهين:

أحدهما: أنه ورَّى بها فقال في سارة: أختي في الإسلام، وهو صحيح في باطن الأمر.

الوجه الثاني: أنه لو كان كذبًا لا تورية فيه لكان جائزًا في دفع الظالمين.

وقد أتفق الفقهاء على أنه لو جاء ظالم يطلب أنسانًا مختفيًا ليقتله، أو يطلب وديعة لإنسان ليأخذها غصبًا، وسأل عن ذلك، وجب على من علم ذلك إخفاؤه، وإنكار العلم به، وهذا كذب جائز، بل واجب لكونه في دفع المظالم؛ فنبه النبي ﷺ على أن هذه الكذبات ليست داخلة في الكذب المذموم.

قال المازري: "وقد تأول بعضهم هذه الكلمات، وأخرجها عن كونها كذبًا، وقال: ولا معنى للامتناع عن إطلاق لفظ أطلقه رسول الله ﷺ".

وقال النووي: "وأما إطلاق لفظ الكذب عليها فلا يمتنع؛ لورود الحديث به، وأمَّا تأويلها فصحيح لا مانع منه"(٥٥).

– وقال الإمام الخازن رحمه الله: "فكل هذه الألفاظ صدق في نفسها، ليس فيها كذب، فإن قلتَ: قد سماها رسول الله ﷺ كذبات بقوله: "لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات"، وقال في حديث الشفاعة: "ويذكر كذباته ..." قلتُ –أي: الإمام الخازن–: معناه أنَّه لم يتكلم بكلام صورته الكذب، وإن كان حقًّا في الباطن إلا هذه الكلمات، ولما كان مفهوم ظاهرها خلاف باطنها أشفق إبراهيم عليه السلام منها بمؤاخذته بها"(٥٦).

– وقال ابن كثير رحمه الله: "أمَّا الحديث الذي رواه ابن جرير ها هنا، فهو مخرج في الصحاح والسنن من طرق، ولكن ليس هذا من باب الكذب الحقيقي الذي يُذَمُّ فاعله، حاشا وكلا ولما، إنما أطلق الكذب على هذه تجوزًا، وإنما هو من المعاريض في الكلام لمقصد شرعي ديني"(٥٧).

– وقال بدر الدين العيني رحمه الله: "وأمَّا وجه إطلاق الكذب على الأمور الثلاثة فهو ما قاله الماوردي: أمَّا الكذب فيما طريقه البلاغ عن الله عز وجل فالأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، معصومون عنه، وأمَّا في غيره فالصحيح امتناعه؛ فيؤول ذلك بأنه كذب بالنسبة إلى فهم السامعين، أمَّا في نفس الأمر فلا، إذْ معنى سقيم: إني سأسقم؛ لأن الإنسان عرضة للأسقام، أو سقيم بما قدر عليه من الموت، أو كانت تأخذه الحمَّى في ذلك الوقت. وأمَّا: فعله كبيرهم: فيؤول بأنه أسند إليه؛ لأنه هو السبب لذلك، أو

هو مشـــروط بقوله: إن كانوا ينطقون، أو يوقف عند لفظ: فعله، أي: فعله فاعله، وكبيرهم هو ابتداء الكلام، وأما سارة فهي أخته بالإسلام"(٥٨).

– وقال ملا علي القاري بعد ما ذكر مقولة الإمام المازري: "ووافقه شـارح من علمائنا حيث قال: إنما سمّاها كذبات وإن كانت من المعاريض لعلو شأنهم عن الكناية بالحق، فيقع ذلك موقع الكذب من غيرهم، أو لأنها لما كانت صورتها صورة الكذب سميت كذبات"(٥٩).

فكل ما رُوي عن إبراهيم عليه السلام في تلك الكذبات داخل في الصـــفة المحمودة لا في الكذب الذي نُهي عنه.

وبالتأمل في هذه النصوص والأقوال من العلماء نجد أنها لا تخرج عن:

– أن هذا الكذب ليس من الكذب الحقيقي الذي يُذَمُّ فاعله، ونبينا إبراهيم عليه السلام لم يتكلم بكلام صورته الكذب وإنما أُطلق عليه الكذب تجوزًا، وفي الحقيقة يسمى بالمعاريض.

وقد جاء في الأثر "إِنَّ فِي الْمَعَارِيضِ لَمَنْدُوحَةً عَنِ الْكَذِبِ"(٦٠)، أي: فسحة ومتسع، وظهر ذلك من قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات:٨٩]، أي: إني سأسقم، أو إني سقيم بما قُدِّر عليَّ من الموت، وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣]، للاستدلال على أن الأصنام ليست بآلهة، فمعناه إن كانوا ينطقون فقد فعله كبيرهم هذا، وقوله: (هذه أختي) أراد أنها أخته في الإســـلام؛ فدل ذلك على أنها من باب المعاريض المحتملة لأمرين فليست من الكذب.

كما أن هذا الكذب لا يعد شـيئًا وليس حرامًا لا سـيما إذا قارناه بالمفاسـد التي قد يتعرض لها نبينا إبراهيم عليه السلام.

بعض الإشكالات التي يتوهمها القارئ أو الناظر حول هذا الحديث:

١–أن هذا الحديث يتوهم منه التعارض مع قوله تعالى في إبراهيم عليه السلام: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ۝٤١﴾ [مريم:٤١]، وقالوا: الصديق: هو الذي لا يكذب.

٢–لا بد أن يكون الرسول معصومًا من الكذب، ولو جاز عليه الكذب لما وُثِق بشيء من قوله، وهذا خلاف الإجماع وخلاف الدين.

٣–إذا كان مثل ذلك يسـمى المعاريض والكذب، فلماذا اختار رسـول الله ﷺ في حق الخليل أبشـع اللفظين؟ ولماذا لم يقل أحســـنهما؟ ولماذا لم يجعله النبي ﷺ من المعاريض؟ هذه هي الشـــبه التي كذبوا الحديث لأجلها(٦١).

الجواب على هذه الإشكالات على النحو التالي(٦٢):

- ما يتوهم منه التعارض مع قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ۝٤١﴾ [مريم:٤١]:

١/ أن معنى الصـــديق في اللغة لم يدل على ما قالوه، فإن الصـــديق هو: كثير الصـــدق، مبالغة من صادق، وليس معناه المعصوم الذي لا يكذب، وقد قال ﷺ: "إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا. وَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا"(٦٣)، فهل معناه أن يكون معصـومًا من الكذب؟ أو من الصدق؟

وأمثال ذلك في لسـان العرب كثير مثل: (الطيّع): هو كثير الطاعة مبالغة في طائع، وليس معناها الذي لا يعصي أبدًا، وكذا الكذاب: وهو كثير الكذب، وليس هو الذي لا يصدق.

٢/ أن هذا لا يُسَلَّم أنه من الكذب، وإنما هو كما تقدم من المعاريض.

٣/ كان الرسـول ﷺ يُوَرِّي في حروبه، وكان يقول عليه الصـلاة والسـلام، "الْحَرْبُ خَدْعَةٌ"(٦٤)، وكان عليه الصــلاة والســلام يُجوّز لبعض صــحابته أن يكذبوا، وأن يقولوا فيه وفي دينه ما تدعوا إليه الحاجة إذا وقع عليهم التعذيب الشديد من أعداء الإسلام وصناديد الكفر والضلال.

٤/ جاء في الصحيحين: "لَيْسَ الكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَنْمِي خَيْرًا، أَوْ يَقُولُ خَيْرًا"(٦٥).

وجاء أيضًا في صحيح مسلم: "وَلَمْ أَسْمَعْ يُرَخَّصُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ كَذِبٌ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الْحَرْبُ، وَالْإِصْلَاحُ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ وَحَدِيثُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا"(٦٦).

٥/ لو كانت التورية في مثل هذه المواقف من الكذب المحرم، لم يمدح الله إبراهيم عليه السلام بالصـــدق البتة؛ والآية خطاب مدح بلا شك، فتبين من ذلك أنه لا تعارض بين الآية والحديث.

٦/ أن هذه الكذبات المذكورة هي من الكذب الممدوح المباح، ويدل على ذلك أن النبي ﷺ بيَّن أنها في ذات الله تعالى، فالآية تتحدث عن أمر، والحديث عن أمر آخر.

الرد على الإشكال الثاني: أنه لو كذب لما وثق بشيء من قوله.

١/ لا يجوز على إبراهيم عليه السلام الكذب المذموم، ولا الكذب في الوحي والتبليغ، فكيف يكون كما قالوا! بل الجائز في هذا الحديث هو الكذب الذي فيه دفاع عن الفضـائل والآداب والأعراض والدماء، ولا يمكن أن يكون منه شيء في التبليغ، فلا يلزم ما ذكروه.

٢/ أنه جائز لكل مسلم أن يكذب إن كان في ذلك مصلحة عامة راجحة على صدقه، ولا يعني ذلك سلب العدالة وصفة الأمانة منه.

٣/ قامت البراهين على عصمة الأنبياء في التبليغ والوحي، وما ذكر لا يطعن في عصمتهم.

٤/ هذه الشبهة لاحقة النسيان والخطأ في الاجتهاد، والأنبياء قد ينسون وقد يخطؤون فيما اجتهدوا فيه لكن لا يقرون على خطأ. وهذا الأمر لا يتعلق بما يقولونه عن الله تعالى.

الرد على الاشكال الثالث: لماذا اختار أبشع اللفظين؟

١/ قوله ﷺ: "كذب في ذات الله"، ليس فيه بشاعة، وإنما يكون بشعًا لو قال: كذب وسكت، أما إن كان الكذب في ذات الله ولأجل الله ورضوانه فلا شيء فيه، وليس بمحرم.

٢/ أنه قد يكون الكذب جائزًا بل واجبًا؛ وذلك إذا ترتب على الصدق الفساد في الأرض أو الخذلان كما سبق ذكره، فكيف يكون الواجب بشعًا.

٣/ هذه العبارة ضرب من ضروب المدح والثناء، فإذا قيل: لم يكن من فلان في حياته كلها كذب لا في هزل ولا في جد إلا في ثلاث كذبات، كان هذا القول في أقصى عبارات المدح، فحصر عيب الإنسان لا يكون عيبًا.

٤/ في القرآن الكريم عبارات قد تكون مثل نسبة الكذب لإبراهيم عليه السلام، وقد تكون أشد، مثل قوله تعالى لسيدنا محمد ﷺ: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح:٢].

ثانياً: موقف من قِبل الحديث، وتأوّل معناه:

وهذا يتضمن مواقف بعض طوائف أهل الكلام كالأشاعرة والمعتزلة.

حيث يرى الأشاعرة أن الأنبياء بعد النبوة معصومون من الكبائر والصغائر(٦٧)، وأن الله لا يخلق فيهم ذنبًا(٦٨). ففروا من شيء، ووقعوا فيما هو أعظم منه وهو تحريف كلام الله عن مواضعه.

قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝٦٢ قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء:٦٢-٦٣].

أجاب الرازي -وهو أشعري- على من قال في بيان هذه الآية أن إبراهيم عليه السلام عنى بالكبير الصنم وهذا كذب؛ -لأن إبراهيم عليه السلام هو الذي كسر الأصنام فإضافة كسرها إلى غيره لا يكون إلا كذبًا- من عدة أوجه:

الأول: أنه كناية عن غير مذكور أي فعله من فعله، وروي عن الكسائي أنه كان يقف عند قوله تعالى: ﴿بَلۡ فَعَلَهُۥ﴾، ثم يبتدئ ﴿كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣].

الثاني: أنه يجوز أن يكون فيه وقف عند قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣] والمعنى بل فعله كبيرهم، وعنى نفسه؛ لأن الإنسان أكبر من الصنم.

الثالث: أن يكون في الكلام تقديم وتأخير كأنه قال: بل كبيرهم هذا إن كانوا ينطقون فاسألوهم، فيكون إضافة الفعل إلى كبيرهم مشروطة بكونهم ناطقين، فلما لم يكونوا ناطقين امتنع أن يكونوا فاعلين.

الرابع: أنه ذكر إلزامًا على قولهم؛ لأنه لما كان هو الإله الأكبر فكسر خدمه المقربين لديه لا يصدر إلا عنه.

الخامس: قرأ بعضهم (فعله كبيرهم هذا) أي: فلعله، وعلى هذا لا يكون كذبًا، لدخول حرف الشك(٦٩).

وأجاب على من قال إن قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات:٨٩]، كذب بقوله: لا يسلم أنه ما كان سقيمًا في تلك الآية، كما إذا علمت أنك ستصير محمومًا وقت الظهر ثم إن واحدًا يدعوك إلى الضيافة بحيث تعلم أنه لا بد من الجلوس مع القوم وقت الظهر فتقول إني محموم، وتعني به أني أكون محموما في ذلك الوقت، وأيضًا لعله لما كان مشرفًا على السقم سمى نفسه سقيمًا، أراد إني سقيم القلب، على ما في قلبه من الحزن والغم بسبب كفرهم وعنادهم(٧٠).

وقد طعن الرازي في حديث النبي ﷺ: "لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات"، ورأى أن هذا الحديث من أخبار الآحاد، وبذلك لا يعارض الدليل الذي قاله لأنه قطعي عنده، ويرى أنه وإن صح هذا الحديث فإنه يحمل على ما لا يكون ظاهره الكذب.

ومن ذلك نلحظ أن الرازي اشتد على من يعتبر الخليل عليه السلام كذب لمصلحة، وأن الكذب لمصلحة جائز؛ فترتب على ذلك الطعن في حديث النبي ﷺ، كما طعن في حديث الشفاعة الذي اعتذر فيه إبراهيم عليه السلام بسبب هذه الكذبات.

والرازي يرى أنه لو جاز أن يكذب الأنبياء لمصلحة فنجوِّز هذا الاحتمال في كل ما أخبروا عنه، ويرى أن ذلك يبطل الشرائع.

وعليه يرى الأشاعرة أن ما كان من الأحاديث آحادا وجب ردها؛ لأن نسبة الخطأ إلى الرواة أهون من نسبة المعاصي إلى الأنبياء، وما ثبت منها تواترًا فما دام له محمل آخر حملناه عليه ونصرفه عن ظاهره لدلائل العصمة، وما لم نجد له محيصًا حملناه على أنه كان قبل البعثة أو من قبيل ترك الأولى أو صغائر صدرت عنهم سهوًا ولا ينفيه تسميته ذنبًا ولا الاستغفار منه ولا الاعتراف بكونه ظلمًا منهم، إذ لعل ذلك لعظمه عندهم، أو قصدوا به هضم أنفسهم، ومن جوَّز الصغائر عمدًا فله زيادة فسحة(٧١).

وأما المعتزلة فقد بالغت في عصمة الأنبياء عليهم السلام عن الذنوب كبائرها وصغائرها، حتى منعوا القصد إلى الذنب إلا على تأويل(٧٢)، فالأنبياء عندهم معصومون مختارون على العالمين.

قال الزمخشري في قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات:٨٩]، أي: إني مشارف للسقم وهو الطاعون، وكان أغلب الأسقام عليهم، وكانوا يخافون العدوى ليتفرقوا عنه، فهربوا منه إلى عيدهم وتركوه في بيت الأصنام ليس معه أحد، ففعل بالأصنام ما فعل. فإن قلت: كيف جاز له أن يكذب؟ قلت: قد جوَّزه بعض الناس في المكيدة في الحرب والتقية، وإرضاء الزوج والصلح بين المتخاصمين والمتهاجرين.

والصحيح: أن الكذب حرام إلا إذا عرض ووری، والذي قاله إبراهيم عليه السلام: معراض من الكلام، ولقد نوى به أن من في عنقه الموت سقيم. ومنه المثل: كفى بالسلامة داء. وقول لبيد: فدعوت ربي بالسلامة جاهدًا ليصحني فإذا السلامة داء.

وقد مات رجل فجأة فالتف عليه الناس وقالوا: مات وهو صحيح، فقال أعرابي: أصحيح مَن الموت في عنقه. وقيل: أراد: إني سقيم النفس لكفركم(٧٣).

قال القاضي عبد الجبار: "لا تجوز على الأنبياء الكبيرة لا قبل البعثة ولا بعدها"(٧٤). والجواب على هذه الشبهة في هذه الآية وهي أن إبراهيم عليه السلام وقع منه الكذب في هذا الحال، فقال: أنه ﷺ أورد ذلك على وجه التوبيخ لهم لينبههم على أن الذي تعبده القوم لا يصلح منه نفع ولا ضر، لذلك قال بعده: ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [الأنبياء:٦٣]، قال ثم قال بعده: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء:٦٦-٦٧]. ٧٥ والمعنى من كلامه أن إبراهيم عليه السلام لم يقصد الكذب بحقيقته، خوفًا من قومه كما يفعل الكذاب، وإنما كان قوله توبيخًا وسخرية. وأما قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات:٨٩]، أجاب عنها القاضي بقوله: "أنه يجوز في حال ما قال هذا القول أنه أصابه ببعض العلل فقال ذلك ويحتمل أنه يريد سأسقم"(٧٦). كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الزمر:٣٠]، وقوله: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف:٣٦].

وأجاب الزمخشري على هذه الشبهة من عدة أوجه: أن كذبات إبراهيم عليه السلام من معاريض الكلام التي يتقى بها الكذب، مع التوصل إلى الغرض، كقوله عليه السلام: هذه أختي، ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات:٨٩]، فقَصْدُ إبراهيم صلوات الله عليه لم يكن إلى أن ينسب الفعل الصادر عنه إلى الصنم، وإنما قصد تقريره لنفسه وإثباته لها على أسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من إلزامهم الحجة وتبكيتهم.

وقد يكون قال ذلك عندما غاظته تلك الأصنام حين أبصرها مصطفة مرتبة، وكان غيظ كبيرها أكبر وأشدّ لما رأى من زيادة تعظيمهم له، فأسند الفعل إليه لأنه هو الذي تسبب لاستهانته بها وحطمه لها، والفعل كما يسند إلى مباشره يسند إلى الحامل عليه.

ويجوز أن يكون حكاية لما يقود إلى تجويزه مذهبهم، كأنه قال لهم: ما تنكرون أن يفعله كبيرهم. فإنّ من حق من يعبد ويدعو إلهًا أن يقدر على هذا وأشدّ منه، ويحكى أنه قال: فعله كبيرهم هذا غضب أن تعبد معه هذه الصغار وهو أكبر منها.

وقرأ محمد بن السميقع: فعله كبيرهم، يعني: فلعله، أي فلعلّ الفاعل كبيرهم(٧٧).

والجواب الأول للزمخشري هو أفضل الأجوبة، أما قراءة محمد بن السميقع لا توجد مع القراء العشرة ولا غيرهم(٧٨).

ثالثاً: موقف من رَدَّ الحديث:

رَدَّ الحديث وطعن فيه الرافضة؛ بل واتهموا الإمام البخاري بالكذب، واتهموا الراوي –وهو أبو هريرة ﷺ– بالكذب، وقالوا: لأن ينسب الكذب أو الخطأ أو الوهم إلى راوي الحديث أهون من أن ينسب الكذب إلى نبي، فكيف بأبي الأنبياء وخليل الرحمن إبراهيم عليه السلام(٧٩)! وعقيدتهم التي ينادون بها أن الأنبياء معصومون من الكبائر والصغائر فلا يقع منهم شيء من الذنوب، فالأنبياء عندهم معصومون من وقت مولدهم(٨٠).

تقدم معنا أن هذا الكذب ليس من الكذب الحقيقي الذي يذم فاعله، ونبي الله إبراهيم عليه السلام لم يتكلم بكلام صورته الكذب، وإنما أُطلق عليه الكذب تجوزًا، وفي الحقيقة يسمى بالمعاريض. وقد جاء في الأثر "إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب"(٨١)، أي فسحة ومتسع، فدل ذلك على أنها من باب المعاريض المحتملة لأمرين فليست من الكذب، كما أن هذا الكذب لا يعد شيئًا وليس حرامًا لا سيما إذا قارناه بالمفاسد التي قد يتعرض لها نبينا إبراهيم عليه السلام.

طعن الرافضة في هذا الحديث وإبطالهم ثبوته وصحته، باطل من عدة أمور:

١– تعتقد الرافضة أن الأئمة بمنزلة الأنبياء(٨٢)، جاء في الكافي: "الأئمة بمنزلة رسول الله ﷺ إلا أنهم ليسوا بأنبياء ولا يحل لهم من النساء ما يحل للنبي ﷺ، فأما ما خلا ذلك فهم فيه بمنزلة رسول الله ﷺ"(٨٣).

٢– جرأة الرافضة في الطعن في الصحابة وأهل السنة ورواة الأحاديث، فإن ما ورد في هذا الحديث جاء مذكورًا في القرآن، ومثل ذلك قول يوسف : ﴿أَيَّتُهَا ٱلۡعِيرُ إِنَّكُمۡ لَسَٰرِقُونَ﴾ [يوسف:٧٠]، فأليس هذا من الكذب؟!

٣- أن الرافضة متناقضون في رَدِّهم وحجتهم فإذا تأملنا قول إبراهيم: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات:٨٩] نجده تخلصًا من الشرك حين دعاه قومه إليه.

بينما الرافضة يخالفون إبراهيم عليه السلام في التوحيد، ويقعون في الشرك، فكيف يستعظمون الكذب بينما يتساهلون في الشرك؟!

٤- أن الرافضة يبيحون التقية، وهي أصل في دينهم، فقد رووا عن جعفر الصادق أنه قال: "تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له"(٨٤)، ورووا عنه أيضًا: "التقية ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له"(٨٥).

كما أن عقيدة الرافضة في الأنبياء والرسل تختلف تمامًا عن عقيدة أهل السنة والجماعة، فعقيدتهم في الأنبياء والرسل لم تكن بعيدة عن اليهود الذين انتهكوا حرمات الأنبياء وقتلوهم، فلم يحفظوا للأنبياء قدرهم ولا مكانتهم، من هنا شابهت اليهودَ في كثير من عقائدهم وجرأتهم على أنبيائهم، فقد اتهمت التوراة إبراهيم عليه السلام بأنه كذب من أجل مصلحة شخصية، وهذا الكذب لا يليق بنبي، وجاء بقولهم: "فلما قرب أن يدخل إلى مصر، قال لسارة زوجته إني علمت أنك امرأة حسنة، ويكون إذا رآك المصريون فإنهم سيقولون أنها امرأته ويقتلوني ويستبقونك، والآن أرغب منك فقولي أنك أختي، ليكون لي خير بسببك، وتحيي نفس من أجلك، فسبب الكذب ما كان مجرد الخوف، بل رجاء حصول الخير أيضًا، بل الخير كان أقوى، ولذلك قدمه وقال: ليكون لي خير بسببك، وتحيي نفسي من أجلك"(٨٦).

وبالتأمل في ذلك نجد أن اليهود يحرصون على إلصاق التهم بالأنبياء وتقليل قدرهم، وعليه فإن هذه الكذبة أو التورية لا شيء فيها؛ لأنه عليه السلام خشي القتل، وهي لا تقدح في مقام النبوة، ولكن الذي لا يليق بمقامه عليه السلام قولهم: "وارتحل إبراهيم من هناك إلى أرض التيمن، وسكن بين قادس وسور والتحى في جرارا، قال عن سارة امرأته إنها أختي، ووجه أبي مالك ملك جرارا وأخذها، فجاء الله إلى أبي مالك في الحلم بالليل، وقال له: هو ذا أنت تموت من أجل الامرأة التي أخذتها لأنها ذات بعل، ولم يكن أبو مالك قربها، فقال: يا رب أتهلك شعبًا بارًا لا علم له، أليس هو القائل إنها أختي، وهي قالت إنه أخي"(٨٧)، وهذا كذب على إبراهيم عليه السلام.

٢/ أيضًا: زعموا أن سارة زوجة إبراهيم عليه السلام كانت أختًا علانية له كما يفهم من قول سفر التكوين في حقها: "إنها أختي بالحقيقة ابنة أبي وليست ابنة أمي وقد تزوجت بها"(٨٨)، والنكاح بالأخت حرام مطلقًا في الشريعة. وهذا كذب واضح وافتراء عظيم على نبي الله إبراهيم عليه السلام وزوجته، فزواج الأخ من أخته محرم، ويعد عند اليهود مساويا للزنا، والناكح ملعون، وقتل الزوجين واجب(٨٩).

وزيف اليهود على الأنبياء لا يستغرب منهم، فقد فعلوا أشد من ذلك مع أنبيائهم، حيث كذبوهم، وقتلوهم.

المطلب الثاني: بقية المسائل العقدية المستنبطة من الحديث.

أولاً: محاجة إبراهيم عليه السلام لقومه: إن في محاجة إبراهيم عليه السلام لقومه، وإقامة الحجة عليهم في وجوب التوحيد لآية وعبرة لأولي الألباب، وبرهانًا جليًّا على أنه لا إله إلا الله وحده لا شريك له: ومع وضوح ذلك وجلائه لأعينهم فإنه لم يؤمن أكثرهم به(٩٠)، لقوله تعالى: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۚ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ۝٨٠ وَكَيۡفَ أَخَافُ مَآ أَشۡرَكۡتُمۡ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ عَلَيۡكُمۡ سُلۡطَٰنٗاۚ فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝٨١﴾ [الأنعام:٨٠-٨١]، جادل إبراهيم قومه في توحيد الله وبراءته من الأصنام، وكان جدالهم إياه قولهم: أن آلهتهم خير من إلهه. فقال إبراهيم " أتحاجوني في الله " أي: أتجادلونني في توحيدي الله وإخلاصي العمل له دون ما سواه من آلهة "وقد هدان " وقد وفقني ربي لمعرفة وحدانيته، وبصرني طريق الحق حتى أيقنت أن لا شيء يستحق أن يعبد سواه "ولا أخاف ما تشركون به": ولا أرهب من آلهتكم التي تدعونها من دونه شيئًا ينالني به في نفسي من سوء ومكروه. وذلك أنهم قالوا له: "إنا نخاف أن تمسك آلهتنا بسوء من برص أو خبل، لذكرك إياها بسوء"! فقال لهم إبراهيم: لا أخاف ما تشركون بالله من هذه الآلهة أن تنالني بضر ولا مكروه، لأنها لا تنفع ولا تضر "إلا أن يشاء ربي شيئا" يقول: ولكن خوفي من الله الذي خلقني وخلق السماوات والأرض، فإنه إن شاء أن ينالني في نفسي أو مالي بما شاء من فناء أو بقاء، أو زيادة أو نقصان أو غير ذلك، نالني به، لأنه القادر على ذلك(٩١).

فتضمنت محاجة ابراهيم قومه إثبات الوحدانية لله تعالى، وترك عبادة الأصنام، وأن النفع والضر بأمر الله تعالى.

والقرآن فيه من مناظرة الكفار والاحتجاج عليهم ما فيه شفاء وكفاية، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٦]، وقوله: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ

أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٢٥﴾ [النحل:١٢٥]، ليس في القرآن ما ينسخهما، ولكن بعض الناس يظن أن من المجادلة ترك الجهاد بالسيف وكل ما كان متضمنًا لترك الجهاد المأمور به فهو منسوخ بآيات السيف والجهاد، والمجادلة قد تكون مع أهل الذمة والهدنة والأمان، ومن لا يجوز قتاله بالسيف، وقد تكون في ابتداء الدعوة كما كان النبي ﷺ يجاهد الكفار بالقرآن، وقد تكون لبيان الحق وشفاء القلوب من الشبه مع من يطلب الاستهداء والبيان(٩٢).

ثانياً: وجوب الدعوة إلى الله تعالى وإنكار المنكر:

ويظهر ذلك واضحًا من حرص إبراهيم عليه السلام على دعوة قومه إلى عبادة الله تعالى وحده، وترك عبادة هذه الأصنام إذ أنها لا تنفع ولا تضر، وقام بإنكار المنكر بيده فحطم الأصنام التي عبدوها من دون الله ليبين لهم عدم نفعها، فهي لا تستطيع الدفاع عن نفسها، فكيف تنفع من عبدها! وهذا هو حال الأنبياء كلهم، لذا كان من الواجب على المسلم الدعوة إلى الله تعالى، وإنكار المنكر، والصبر على ذلك.

ثالثاً: إبراهيم عليه السلام وعلم التنجيم:

إنَّ ما قيل عن إبراهيم خليل الرحمن أنه تمسك بعلم النجوم حين قال إني سقيم من الكذب والافتراء على خليل الرحمن عليه السلام، فإنه ليس في الآية أكثر من أنه نظر نظرة في النجوم ثم قال إني سقيم، فمن ظن من هذا أن علم أحكام النجوم من علم الأنبياء وأنهم كانوا يراعونه ويعانونه فقد كذب على الأنبياء ونسبهم إلى ما لا يليق، وهو من جنس من نسبهم إلى الكهانة والسحر وزعم أن تلقيهم الغيب من جنس تلقي غيرهم، وهل للرسل أعداء إلا هؤلاء ومَن سلك سبيلهم! وهذا معلوم بالاضطرار لكل من آمن بالرسل صلوات الله وسلامه عليهم، وصدقهم فيما جاءوا به، وعرف مسمى رسول الله وعرف مرسله(٩٣).

رابعاً: فضل الدعاء:

يبين هذا الحديث فضل الدعاء، ويظهر ذلك عندما دعت سارة على الحاكم الجبار فأنقذها الله تعالى منه، ولم يستطع أن يؤذيها، فالدعاء عبادة عظيمة لله تعالى يجب أني يعبد بها ولا تصرف لغيره.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث المتواضع أحمد الله تعالى على ما يسَّرَ لي من القراءة والكتابة فيه، وأسأله أن ينفع به، وأن يكون عملي فيه خالصًا لوجه الكريم، وأسأله سبحانه التوفيق والسداد، وهذه بعض النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

١- أنَّ هذا الحديث حديث صحيح ذَكَره البخاري ومسلم في صحيحهما، وبذلك يكون في أعلى درجات الصحة، ولم يطعن في صحته أحد من العلماء الأجلاء.

٢- عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في أمور التبليغ، وهذا أمر أجمع عليه أهل السنة والجماعة.

٣-أنَّ هذا الحديث الذي طعن فيه الطاعنون وتأوَّلوه لا ينسب الكذب إلى إبراهيم عليه السلام، وإنما دل على أن إبراهيم عليه السلام قد استخدم المعاريض مندوحة عن الكذب، أي: فسحة ومتسع، وظهر ذلك في قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات:٨٩]، وقوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣]، وقوله: "هذه أختي" أراد أنها أخته في الإسلام؛ فدل ذلك على أنها من باب المعاريض المحتملة لأمرين.

٤- لقد أطلق النبي ﷺ الكذب في هذا الحديث على الأمور الثلاثة؛ لأن إبراهيم عليه السلام قال قولًا يعتقده السامع كذبًا لكنه إذا أمعن النظر وحقَّقه لعلم أنه لم يكن كذبًا، ومن ثَمَّ فلا تعارض بين هذا الحديث ووصف الله تعالى له: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾﴾ [مريم:٤١].

٥- الكذب مذموم إلا أنه أبيح في بعض الحالات؛ كالصلح بين المتخاصمين، ونحوه.

٦- أن الصدق إذا ترتب عليه مفسدة ظاهرة ومتحققة لجأ المرء حينئذ إلى المعاريض والتورية.

٧- كذبات إبراهيم عليه السلام كانت من أجل الله تعالى والدعوة إلى الدين الحق.

هوامش البحث:

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج٥، ١٦٧، لسان العرب، ج١، ٧٠٤.

(٢) انظر: الجرجاني، التعريفات، ص١٨٣.

(٣) انظر: ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج١، ٢٠١.

(٤) انظر: الصحاح، الجوهري، ص٣٨٢.

(٥) انظر: تهذيب اللغة، الهروي، ص٢٩٤. مختار الصحاح، الرازي، ص٢٠٥.

(٦) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ج٥، ص٣٥. لسان العرب، ابن منظور، ج٢، ص٦١٢.

(٧) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي الحموي، ص٤٠٢.

(٨) انظر: التعريفات، الجرجاني، ص٦٢.

(٩) انظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني ص٥٦٠. انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، ج٧، ص١٦٧.

(١٠) انظر: إعلام الموقعين، ابن القيم، ج٢، ص١١٣، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، عبد المجيد محمود عبد المجيد، ص٦١٩.

(١١) انظر: الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح، ص١٤.

(١٢) انظر: لسان العرب، ابن منظور، ج١٥، ٣٩٠.

(١٣) انظر: الجوهري: الصحاح ، ج٦، ٢٥٢٣.

(١٤) انظر: التعريفات، الجرجاني، ص٧١.

(١٥) انظر: البناية شرح الهداية، العيني، ج١١، ٥٢.

(١٦) انظر: شرح خليل، الخرشي، ج٤، ٢٤، حاشيه العدوي، ج٢، ٤٣٦.

(17) يعني مر على جبار من الجبابرة. انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ج٦، ص٣٩٢.

(١٨) آجر بمد الألف، أي: هاجر بالهمزة بدل الهاء، والخادم يقع على الذكر والأنثى . انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، ج١٥، ١٢٥. وانظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، ج٢٠، ص٨٠.

(١٩) أراد بهم العرب؛ لأنهم يعيشون بالمطر، ويتبعون مواقع القطر في البوادي لأجل المواشي . انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، ج١٥، ص٢٤٧-٢٥٠. وانظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ج٦، ص٣٩١-٣٤٩. قال أبو حاتم: "كلُّ مَن كان مِن وَلَدِ هاجر يقال له: وَلَدُ ماءِ السماءِ؛ لأن إسماعيل من هاجر، وقد رُبِّيَ بِمَاءِ زَمْزَمَ، وهو ماء السماء الذي أكرم الله به إسماعيل، حيث ولدته أمه هاجر، فأولادها أولاد ماء السماء. التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، الألباني، ج٨، ص٢٣٣.

(٢٠) رواه البخاري: كتاب النكاح، باب اتخاذ السراري، ومن أعتق جاريته ثم تزوجها، ج٧، ص٦، ح٥٠٨٤.

(٢١) رواه مسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل، ج٧، ص٩٨، ح٦٢٩٤.

(٢٢) رواه الترمذي: كتاب التفسير، باب: ومن سورة الأنبياء عليهم السلام، ج٥، ص٢٢٨، ح٣١٦٦، وقال: وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يستغرب من حديث ابن إسحاق عن أبي الزناد، هذا حديث حسن صحيح. وذكر الألباني أن جملة: "تلك أمكم يا بني ماء السماء"، موقوفة، دون سائر الحديث. انظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ج٦، ص٢٨٢.

(٢٣) رواه أحمد في مسنده: مسند أبي هريرة ﷺ، ج٢، ص٤٠٣، ح٩٢٣٠.

(٢٤) مسند البزار: ج١٧، ص٢٧٧، ح٩٩٧٩، وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، إلا عمران ولا عن عمران إلا سعيد بن بشير".

(٢٥) صحيح ابن حبان: باب الكذب، ذكر الخبر الدال على إباحة قول المرء الكذب في المعاريض يريد به صيانة دينه ودنياه، ج١٣، ص٤٥، ٤٧، ح٥٧٣٧. وقال الألباني: "صحيح"، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، ج٨، ص٢٣٣.

(٢٦) رواه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلا﴾ [النساء ١٢٥]، ج٤، ص١٤٠، ح٣٣٥٨.

(٢٧) السنن الكبرى: النسائي، كتاب المناقب، سارة رضي الله عنها، ج٧، ص٣٩٧، ح٨٣١٧.

(٢٨) السنن الكبرى: كتاب المناقب، سارة رضي الله عنها، ج٧، ص٣٩٧، ح٨٣١٧.

(٢٩) مسند البزار: ج١٧، ص٢٧٧، ح٩٩٧٩.

(٣٠) صحيح ابن حبان: باب الكذب، ذكر الخبر الدال على إباحة قول المرء الكذب في المعاريض يريد به صيانة دينه ودنياه، ج١٣، ص٤٥، ٦٤، ح٥٧٣٧.

(٣١) صحيح البخاري: كتاب النكاح، باب: اتخاذ السراري، ومن أعتق جاريته ثم تزوجها، ج٧، ص٦، ح٥٠٨٤.

(٣٢) صحيح مسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل، ج٧، ص٩٨، ح٦٢٩٤.

(٣٣) صحيح البخاري: كتاب البيوع: باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه، ج٣، ص٨٠، ح٢٢١٧

(٣٤) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، ج١٥، ص٢٤٨.

(٣٥) انظر: المرجع السابق، ج١٥، ص٢٤٩.

(٣٦) انظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج٤، ٣٣١، ٣٣٢.

(٣٧) انظر: الصحاح تاج اللغة، الجوهري، ج٥، ص١٩٨٦.

(٣٨) تاج العروس، محمد الزبيدي، ج٣٣، ص١٠٠.

(٣٩) انظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٢، ص٦٠٥.

(٤٠) انظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ص٧٤.ص١٩٩.

(٤١) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص٥٧٠.

(٤٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ج١١، ص٥٠٢.

(٤٣) انظر: عصمة الأنبياء بين المسلمين وأهل الكتاب، أحمد عبد اللطيف العبد اللطيف، ص٢٣.

(٤٤) صفات الرسل عليهم الصلاة والسلام، حمد بن ناصر الحمد، ص٢٠.

(٤٥) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، ج٢، ص١٤٤، باختصار.

(٤٦) المرجع السابق ج٢، ص١٤٥.

(٤٧) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج١٠، ص٢٨٩، ٢٩٠.

(٤٨) المرجع السابق، ج١٥، ص١٤٧-١٥٠.

(٤٩) انظر: المرجع نفسه: ص١٥٠.

(٥٠) انظر: منهاج السنة النبوية ابن تيمية، ج١، ص٤٧٠.

(٥١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٢٠، ص٨٩.

(٥٢) تفسير الطبري، ج١٨، ص٤٦١، ٤٦٢.

(٥٣) الفِصَل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ج٤، ص٥.

(٥٤) معالم التنزيل، البغوي، ج٤، ص٢٩٩.

(٥٥) شرح النووي لصحيح مسلم، ج ١٥، ص١٢٤.

(٥٦) لباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن، ج ٤، ص٢٩٩.

(٥٧) تفسير ابن كثير، ج٤، ص١٣.

(٥٨) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، ج١٥، ص ٢٤٨-٢٤٩.

(٥٩) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الملا هروي، ج٥، ص٣٢٩-٣٣٠.

(٦٠) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة، ج٥، ص٢٨٢. وهذا الأثر عن عمران بن حصين ﷺ. قال الألباني: صحيح موقوفًا. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، ج٣، ص ٢١٤.

(٦١) انظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص٤١٠.

(٦٢) انظر: المرجع نفسه، ص٤١١-٤١٧.

(٦٣) رواه مسلم: كتاب البر والصلة، باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله، ج٤، ص٢٠١٢، ح١٦٠٧.

(٦٤) رواه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحرب خدعة، ج٤، ص٦٤، ح٣٠٢٩.

(٦٥) رواه البخاري: كتاب الصلح، ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس، ج٣، ص١٨٣، ح٢٦٩٢. ومسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم الكذب وبيان ما يباح منه، ج٤، ص٢٠١١، ح٢٦٠٥.

(٦٦) رواه مسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم الكذب وبيان ما يباح منه، ج٤، ص٢٠١١، ح٢٦٠٥.

(٦٧) وهو قول الأشعري، انظر: الفرق بين الفرق، عبد القادر الإسفرايني، ص٢١٠.

(٦٨) وهو قول الإيجي، انظر: المواقف، الإيجي، ج٣، ص٤٤٨.

(٦٩) عصمة الأنبياء، الرازي، ص٦٩.

(٧٠) المرجع السابق، ص ٧٠، ٧١.

(٧١) المواقف، الإيجي، ج٣، ص٤١٨.

(٧٢) منع الجبائي ذلك، الملل والنحل، الشهرستاني، ج١، ص٨٥.

(٧٣) الكشاف، الزمخشري، ٤، ص٥١.

(٧٤) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص٥٧٣.

(٧٥) كتاب تنزيه القرآن عن المطاعن، القاضي عبد الجبار، ص٢٣٦.

(٧٦) المرجع السابق، ص٢٩٨.

(٧٧) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٣، ص١٢٤.

(٧٨) انظر: عصمة الأنبياء بين المسلمين وأهل الكتاب، أحمد العبد اللطيف، ص١٧٠، ١٧١.

(٧٩) انظر: كلام الخوئي في مصباح الفقاهة، ج١، ج٤٠١.

(٨٠) غرائب القرآن، النيسابوري، ج١، ص٢٥٦.

(٨١) سبق تخريجه.

(٨٢) بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود، عبد الله الجميلي، ج١، ص١٧٩.

(٨٣) أصول الكافي، ج١، ص٢٧٠.

(٨٤) الكافي، الكليني، ج ٢، ص١٧٢.

(٨٥) الأصول من الكافي، باب التقية، ٢١٧/٢ و٢١٩.

(٨٦) سفر التكوين: الباب الثاني عشر، نقل بواسطة إظهار الحق: محمد رحمت الله الهندي، ج٤، ص١٢١٤.

(٨٧) المرجع السابق، الباب العشرون، ج٤، ص١٢١٨.

(٨٨) المرجع السابق، الباب العشرون، ج٣، ص٦٤٨.

(٨٩) انظر: إظهار الحق، رحمت الهندي، ج٣، ص٦٤٨.

(٩٠) انظر: تفسير ابن كثير، ج٦، ص١٥٠.

(٩١) تفسير الطبري، ج ١١، ص٤٨٩.

(٩٢) انظر: النبوات، ابن تيمية، ج١، ص١٥٧.

(٩٣) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ج٢، ص١٩٧.

المراجع

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني، (ت: ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، (ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- الأدب المفرد بالتعليقات: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ)، حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين الزهيري، مستفيدًا من تخريجات وتعليقات العلامة الشيخ المحدث: محمد ناصر الدين الألباني، (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع: الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م).
- الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري: الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد: أصل الكتاب: أطروحة دكتوراة، (مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م).
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، (ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م).
- أصول الدين: جمال الدين أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي الحنفي (ت: ٥٩٣هـ)، تحقيق: الدكتور عمر وفيق الداعوق، (دار البشائر الإسلامية: بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م).
- أصول الفقه: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: الدكتور فهد بن محمد السَّدَحَان، (مكتبة العبيكان: الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م).
- إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، (دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩١م).
- بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود: عبد الله الجميلي، (ط١، دار الإمام أحمد، ١٤٣٢هـ-٢٠١٢م).
- البناية شرح الهداية: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين المعروف بـ «بدر الدين العينى» الحنفى (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، (ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م).
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين.

- تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت:٢٧٦)، تحقيق سعد بن نجدت عمر، (ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م).
- التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، مؤلف الأصل: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير أبو الحسن علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي الحنفي (ت: ٧٣٩هـ)، مؤلف التعليقات الحسان: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، (ط١، دار باوزير للنشر والتوزيع، جدة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م).
- تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن: (دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م).
- تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، (ط٢، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م).
- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (ت: ٤٨٨هـ)، تحقيق: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، (مكتبة السنة: القاهرة: مصر).
- تفسير مقاتل بن سليمان: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (ت: ١٥٠هـ)، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، (ط١، دار إحياء التراث: بيروت، ١٤٢٣هـ).
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، (ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م).
- التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، (ط١، عالم الكتب، عبد الخالق ثروت، القاهرة، ١٤١٠هـ،١٩٩٠م).
- جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م).
- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الجيل: بيروت، دار الأفاق الجديدة، بيروت).
- الجامع الكبير "سنن الترمذي": أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (ط٢، دار الجيل. بيروت، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م).
- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: أبو الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (ت ١١٨٩هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (ط١، دار الفكر – بيروت، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م).
- السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي (ط١، مؤسسة الرسالة: بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م).

- شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار أحمد، تعليق: أحمد بن الحسين، بن أبي هاشم، حققه وقدم له: د. عبد الكريم عثمان، (ط٣، مكتبة وهبة، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م).
- شرح الخرشي على مختصر خليل: أبو عبد الله محمد الخرشي، (ط٢، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ١٣١٧ هـ).
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى – مذيلا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هــ)، وعليه حاشية: أحمد بن محمد بن محمد الشمني، (دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م).
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هــ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (دار العلم للملايين: بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م).
- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ).
- صفات الرسل عليهم الصلاة والسلام: أحمد بن ناصر الحمد.
- عصمة الأنبياء بين المسلمين وأهل الكتاب: أحمد عبد اللطيف العبد اللطيف، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، إشراف الدكتور: محي الدين الصافي، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، (دار إحياء التراث العربي: بيروت).
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت: ٨٥٠هــ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هــ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الإسفراييني، أبو منصور (المتوفى: ٤٢٩هـ)، (دار الآفاق الجديدة: بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧).
- الفصل في الملل والأهواء والنحل: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة).
- قواعد الفقه: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، (الصدف ببلشرز: كراتشي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦).
- الكافي: أبو جعفر محمد الكليني، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، (دار الكتب الإسلامية، طهران).
- كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، (ت: ٨١٦هــ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م).
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ).

- لســـان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضـــل، جمال الدين ابن منظور الأنصـــاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، (دار صادر: بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤ هـ).
- مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، (المكتبة العصرية: الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م).
- مرقاة المفاتيح شـــرح مشـــكاة المصـــابيح: علي بن (ســـلطان) محمد، أبو الحســـن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، (ط١، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م).
- مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، (مؤسسة قرطبة: القاهرة).
- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت: ٢٩٢هـــ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق ج من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق ج ١٨)، (ط١، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة، ٢٠٠٩م).
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـــــ)، المكتبة العلمية، بيروت).
- المواقف: عضـــد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، (دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧).
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٠هـــــ)، تحقيق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، (ط٤، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م).
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أ. د. محمد إبراهيم عبادة، (ط١، مكتبة الآداب: القاهرة، مصر، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤ م).
- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـــ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م).
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، (دار الدعوة).
- مفتاح دار السعادة: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـــــ)، (دار الكتب العلمية: بيروت).
- المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـــ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، (دار القلم، الدار الشامية: دمشق بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ).
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـــ)، (ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت،١٣٩٢هـ).

- منهج الإمام جمال الدين السُّرَّمَرِّي في تقرير العقيدة (مطبوع مع: تحقيق ودراسة كتابه: خصائص سيد العالمين وما له من المناقب العجائب على جميع الأنبياء عليهم السلام: خالد بن منصور المطلق، إشراف: أ. د. علي بن محمد الدخيل الله السويلم، الأستاذ في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، أصل الكتاب: رسالة ماجستير، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (بدون: الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م).
- النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـــــ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، (المكتبة العلمية: بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م).